مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٢٩**

الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	باكستان	السيد بريانس
	البرتغال	السيد ترار
	توغو	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد مينون
	الصين	السيد سانغكو
	غواتيمالا	السيد تيان مِن
	فرنسا	السيد روسنتال
	كولومبيا	السيد ألذاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دولوريتنيس

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679)

1250355 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا، وفريقه، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠١٢. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب للسفير أرو، ولنائبه مارتان بريانس، ولوفده، عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أوجّه الدعوة إلى ممثل سيراليون للمشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد جيتر تويبيرغ – فراندزن، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد غييرمو ريشنسكي، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/679، التي تتضمن التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيتر تويبيرغ – فراندزن.

السيد تويبرغ – فراندزِن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم على إتاحتكم الفرصة لي لأحيطم علما بآخر التطورات في سيراليون، وفقا للتقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679)، الذي تم تقديمه لينظر المجلس فيه.

كما هو مفصل في التقرير، فإن سيراليون ما برحت تحرز تقدماً مطرداً في توطيد ما حققته من إنجازات في العقد الماضي. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد صدر تقرير مرحلي مشترك بين الحكومة ولجنة بناء السلام عن برنامج التغيير. يسلط التقرير الضوء على نجاح البلد في تنفيذ أولويات الحكومة، لا سيما في مجالات تطوير البنية التحتية، وتوفير الخدمات الصحية، وفي قطاعي الطاقة والزراعة. ويجري حالياً التخطيط لاستراتيجية إنمائية جديدة تعرف باسم برنامج تحقيق الازدهار. في الوقت نفسه، فإن تحديات البطالة، خاصة في أوساط الشباب، وارتفاع تكاليف المعيشة وما يرتبط بها من صعوبات اقتصادية، لا تزال قائمة، وتتطلب نهجاً أطول مدىً واستثماراً مستداماً.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، فقد تواصل التركيز بشكل رئيسي خلال الأشهر الستة الماضية على الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تسنى بمساعدة تقنية قدمتها الأمم المتحدة، الفراغ بنجاح من الترتيبات الانتخابية الرئيسية، لا سيما عملية تسجيل الناخبين بالاستدلال الأحيائي. وتتواصل الترتيبات الأخرى، بما في ذلك توفير المواد الحساسة ووسائل الاتصال بين مراكز الفرز الإقليمية

والمكاتب الرئيسية للجنة في فريتاون. ومن المقرر أن تبدأ تسمية المرشحين للمناصب الانتخابية المختلفة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وتعقب ذلك الحملة السياسية في الفترة ما بين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وعموما، تسير التحضيرات للانتخابات بصورة مرضية، وإنْ كان ثمة بعض التحديات. واعترافاً بتعقيد إجراء أربعة انتخابات، وهي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات أعضاء المجالس المحلية وانتخابات رؤساء المجالس في نفس التاريخ في جميع أنحاء البلد، فقد خططت اللجنة الانتخابية الوطنية لبرنامج موسّع لتوعية الناخبين باستخدام لجان للاقتراع والتوعية بالدوائر الانتخابية تضم ممثلين من المجتمع المحلي. ويتسم البرنامج، الذي ستدعمه أيضاً منظمات المجتمع المدني، ببالغ الأهمية لضمان مشاركة أكبر في العملية الانتخابية.

منذ الانتهاء من التقرير المعروض على المجلس، اعتمد البرلمان في ٦ أيلول/سبتمبر رسوم الترشيح المنقحة، التي تقتضي أن يدفع المرشحون للرئاسة مبلغ ١٠٠ مليون من الليونات السيراليونية، أي ما يعادل ٢٣,٢٥٠ دولارا؛ وأن يدفع المرشحون لعضوية البرلمان مبلغ ١٠ ملايين من الليونات، أي ما يعادل ٣٢٥ ٢ دولاراً؛ وأن يدفع المرشحون لرئاسة المجالس المحلية مبلغ ٥٠٠ ألف من الليونات، أي ما يعادل ١٦٧ ١ دولاراً؛ وأعضاء المجالس المحلية مبلغ مليونين من الليونات. وكانت المعدلات السابقة لانتخابات عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ تبلغ مليون ليون للمرشحين للرئاسة و ١٠٠ ألف ليوناً لانتخابات المناصب الأخرى.

وقد انتقدت جميع الأحزاب السياسية تقريباً، فضلا عن جماعات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بشدة مقترحات إحداث زيادة كبيرة في رسوم الترشيح. وأشارت الجماعات النسائية على وجه الخصوص إلى أن زيادة الرسوم من شأنها أن تمنع المرأة من المشاركة في الانتخابات. وطوال تلك العملية ونظرا لأهمية الشواغل التي أثيرت، فقد شجعتُ جميع الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية على الدخول في حوار واستخدام الوسائل الديمقراطية لحل ما شجر بينهم من خلافات.

وعلى الرغم من أن الموعد الرسمي لبدء الحملة قد تحدد أن يكون يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإن البلد قد دخل بالفعل في أجواء الانتخابات، إذْ إنّ الأحزاب السياسية، لا سيما الحزبان الرئيسيان، وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون، قد انخرطت في القيام بجولات في شتى أرجاء البلد لحشد الدعم. وحتى الآن تسير كل تلك الأنشطة السياسية بطريقة منظمة وبدون حوادث. ونرحب بذلك الاتجاه الإيجابي، وفي الوقت نفسه نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام متواصل للمجالات الأربعة التالية: تعزيز الحوار البناء والثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية، وبخاصة الحزبين السياسيين الرئيسيين – المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون؛ وكفالة الثقة في قطاع الأمن، لا سيما شرطة سيراليون؛ وتحسين التواصل والحوار بين اللجنة الوطنية الانتخابية والأحزاب السياسية؛ وحسن إدارة دور وسائط الإعلام.

فيما يتعلق بالحوار السياسي، يسرني أن أعلن أنه، كمظهر من مظاهر الملكية الوطنية للعملية السياسية، واستجابةً لدعوة مجلس الأمن التي وجهها في بيانه الرئاسي الأخير عن سيراليون (S/PRST/2012/11)، فقد وقعت جميع الأحزاب السياسية العشرة المسجلة وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون على ”إعلان بشأن انتخابات عام ٢٠١٢“ في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، التزمت فيه بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية. يحدد الإعلان الخطوط العريضة لأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام، والأجهزة الأمنية، والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، مثل اللجنة

الانتخابية الوطنية، في الانتخابات المقبلة. في الوقت الحاضر، يقوم المكتب، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية للديمقراطية، بدعم التوسع في نشر الإعلان ورصد تنفيذه. وما فتئنا نحث الأحزاب السياسية في سيراليون وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على أن تنفذ تنفيذاً كاملاً ما قطعته على نفسها من التزامات بموجب الإعلان.

إن توفير بيئة أمن مؤاتية في جميع مراحل العملية الانتخابية وفي الفترة التي تعقب الانتخابات مباشرة سيكون أيضاً أمراً لا غنى عنه. في ذلك الصدد، يظل دور الأجهزة الأمنية في سيراليون، وبخاصة شرطة سيراليون، يتسم بأهميه لحيوية. ويجري على قدم وساق تدريبُ الشرطة وتوفير الخدمات اللوجستية اللازمة. ومع ذلك، فقد أثار القلق ما جرى من أحداث انطوت على استخدام القوة من قبل الشرطة في استجابتها لما وقع من اضطرابات وحالات أخرى في أنحاء مختلفة من البلد. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة سيراليون للتحقيق في الظروف التي أدت إلى استخدام القوة المميتة، ونؤكد على ضرورة كفالة أن يحترم الجميع سيادة القانون والسلوك المهني خلال فترة الانتخابات وما بعدها.

وإنشاء آلية مستقلة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، على النحو المتوخى في البيان المشترك لعام ٢٠٠٩، سيسهم أيضا في تحقيق هذه الغاية.

وعلى الرغم من السلطة التي خولها دستور سيراليون للجنة الوطنية للانتخابات، ينبغي للجنة والأحزاب السياسية مواصلة التعاون ومعالجة أي شواغل من خلال الحوار المفتوح وبروح بناءة. وفي هذا الصدد، فإن الجهود جارية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، لتعزيز لجنة الاتصال بالأحزاب السياسية المؤلفة من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، لتكون بمثابة منتدى للتشاور والحوار من أجل حل أي مسائل تتعلق بالعملية الانتخابية.

وعلى وسائط الإعلام في سيراليون أن تقدم مساهمة هامة في ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وذلك بتوفير معلومات موضوعية ومتوازنة للسكان. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة المستقلة لوسائط الإعلام أداء دور أكثر نشاطا في العمل مع وسائط الإعلام للحد من التقارير التحريضية والباعثة على الفرقة والتي يمكن أن تؤدي إلى التوتر السياسي والعنف. كما ينبغي للأطراف الأخرى، ولا سيما رابطة الصحفيين في سيراليون ونقابة المحررين، تثقيف وتوجيه أعضائها بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم. وبخصوص هيئة الإذاعة في سيراليون، يسرني أن أبلغكم بأنه تم مؤخرا اعتماد مبادئ توجيهية، والتي وقعت عليها جميع الأحزاب السياسية والهيئة. والمبادئ التوجيهية تنص على تخصيص وقت بث متساو لجميع الأحزاب السياسية وكفالة وصولها لبرامج هيئة الإذاعة على قدم المساواة.

ويسرنا أن نشير إلى أنه خلال الأشهر الستة الماضية ومنذ اعتماد إعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، لم تقع أي حوادث عنف سياسي في البلد. ولا تزال الأحزاب السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة تحترم التزامها بإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. غير أنه ومع اقتراب موعد الانتخابات، من المتوقع أن تشتد المنافسة السياسية أكثر، ولا سيما بين الحزبين السياسيين الرئيسيين – الحزب الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون – ومن المنتظر أن تزيد التوترات. ومع ذلك، فإنه في ظل سيادة روح الحوار والمشاركة البناءة بين الجهات السياسية الفاعلة في سيراليون، نحن على ثقة بأنه سيجري احتواء هذه التوترات والحيلولة دون وقوع أعمال عنف. وفي هذا الصدد، يشجعنا مستوى الالتزام والمشاركة النشطة من قبل جميع شرائح مجتمع سيراليون في العملية الانتخابية.

ومشروع الجهات غير الحكومية الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، يوفر الدعم لجهود أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الأحزاب السياسية والجماعات الشبابية والنسائية والقادة التقليديين ووسائط الإعلام في تشجيع المشاركة السياسية وعدم اللجوء إلى العنف.

وسيبرهن النجاح في إجراء انتخابات على نضج القيادة السياسية والمؤسسات في سيراليون، وكذلك على توطد العملية الديمقراطية في البلد. وبمجرد الانتهاء من الانتخابات، ينبغي التركيز فورا على معالجة أي قضايا قد تثور في مرحلة بعد الانتخابات من خلال الحوار، وعلى ضمان انتقال السلطة بسلاسة للحكومة المنتخبة. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل مستعد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة في هذا الصدد، حيث يعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التلاحم والمصالحة الوطنيين. ومع ذلك، فإن توطيد واستدامة الإنجازات التي حققتها سيراليون سيتطلب استمرار إحراز تقدم في معالجة الأسباب الجذرية، بما فيها تلك التي حددها تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون. وفي هذا الصدد، ومع تولي أبناء سيراليون زمام الأمور، ستظل هناك حاجة لبعض الوقت إلى استمرار دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل والفريق القطري التابع للأمم المتحدة مساعدة حكومة سيراليون ما اعتُبرت هذه المساعدة ملائمة.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس كوروما وحكومته على استمرار تعاونهما ودعمهما لعمل الأمم المتحدة في سيراليون. وأود أيضا أن أشكر المجلس على اهتمامه المستمر بسيراليون، كما تجلى في البعثة التي أوفدها مؤخرا إلى هذا البلد. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أنوه بالدور الهام جدا الذي تواصل تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام القيام به في ظل القيادة القديرة للسفير غييرمو ريشنسكي في دعم جهود توطيد السلام في البلد، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريشنسكي.

السيد ريشنسكي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة للتعبير عن آراء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام والدول الأعضاء فيها. واستجابة لرسالة مجلس الأمن المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر، أعتزم التركيز في ملاحظاتي على الطريق إلى الأمام بالنسبة لسيراليون والإسهام المرتقب للجنة بناء السلام.

تواجه سيراليون لحظة هامة في تاريخها. وتمثل الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر اختبارا حاسما ويُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها مقياسا أساسيا لتوطيد السلام. وقد رصدت لجنة بناء السلام التطورات خلال العام المنقضي، بما في ذلك عبر الاتصال الدوري مع فريتاون وبدعوة رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات إلى نيويورك لإحاطتها علما بالتحضيرات. وكما بين السيد تويبرغ-فراندزن للتو بمزيد من التفصيل، فإن الترتيبات اللوجستية والمالية اللازمة جاهزة إلى حد كبير. وثمة أسباب وجيهة لأن نتوقع إجراء انتخابات سليمة تقنيا وحسنة الإدارة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولكن التحدي الأكبر سياسي. ويجب على جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني الاضطلاع بمسؤوليتهم عن تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ناجحة. وفي كل الزيارات السابقة للجنة، عبر المحاورون عن القلق إزاء التوترات المستمرة بين الأحزاب السياسية الرئيسية ودور وسائط الإعلام غير المهنية

التي ترغب في تفاقم الانقسامات السياسية وخطر أن تشجع الجهات الفاعلة غير المسؤولة الشباب على الانخراط في أعمال عنف ذات دوافع سياسية. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون يستحق الثناء العظيم على تصديه لهذه التحديات، لا سيما عن طريق متابعته للبيان المشترك لعام ٢٠٠٩ ودعمه للجهات غير الحكومية وتيسير صدور الإعلان الذي اتفقت عليه الأحزاب السياسية في أيار/مايو. وقد ساعدت هذه الجهود على التوصل إلى فهم مشترك لمعايير التنافس الانتخابي المشروع، وعلى أبناء سيراليون الآن أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية وأن يقبلوا النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات.

بخصوص لجنة بناء السلام، فإننا نعتزم السفر إلى فريتاون في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الوضع والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مع التركيز بوجه خاص على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. ونعتزم، أثناء وجودنا هناك، التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار المفتوح والشامل للجميع والتقيد بالالتزامات المعلقة التي تم قطعها في البيان المشترك لعام ٢٠٠٩ والإعلان السياسي الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢. وسنطلع مجلس الأمن على نتائج تلك الزيارة لدى عودتنا، بما في ذلك ما يتعلق بالمجالات التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

وبينما ستظل الانتخابات محور التركيز الرئيسي في المستقبل القريب، فإن سيراليون تتأهب أيضا للانتقال من المرحلة الحالية في مجال بناء السلام. وسينطوي ذلك على عدد من العمليات الهامة. والحكومة تعكف على إعداد برنامج ليحل محل برنامج التغيير ومن المرجح أن يطرأ تغيير كبير على وجود الأمم المتحدة وتقوم سيراليون بتجريب الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. وفي ضوء هذا السياق، أود أن أتناول ثلاث نقاط عامة جديرة بالنظر خلال فترة ما بعد الانتخابات.

(تكلم بالفرنسية)

أولا، إن العديد من التحديات المعلقة في مجال بناء السلام طويلة الأجل بطابعها. والأمر سيتطلب بذل جهد متواصل على مدى فترة زمنية طويلة للتصدي للبطالة بين الشباب ومحاربة الفساد ومكافحة الجريمة عبر الوطنية. وسيتوقف التقدم في هذه المجالات أيضا على التطورات خارج سيراليون، سواء من حيث الاقتصاد العالمي وفي ما يتعلق بالتهديدات عبر الوطنية التي تحيق بغرب أفريقيا. وحتى بينما تعطي سيراليون الأولوية على نحو متزايد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يجب الاستمرار في معالجة هذه المسائل.

في ذلك الصدد، من المشجع أن برنامج تحقيق الازدهار سيشمل على الأرجح دعائم العمالة وإدارة الموارد الطبيعية والحوكمة. وسيكون من المهم جدا أيضا ضمان الدعم المستمر لمجالات مشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الحالية، التي ستتطلب اهتماما مستمرا في سياق إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في سيراليون.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، كما أظهر ذلك التقرير المرحلي الثاني المشترك عن برنامج التغيير، وضعت سيراليون نهجا واضحا ومنسقا ومملوكا وطنيا. أدت الأمم المتحدة دورا رئيسيا فيما يخص المساعدة على تأييد الأطراف الدولية الفاعلة للاستراتيجية الوطنية الوحيدة. ويمكنها و ينبغي لها الاستمرار في الاضطلاع بذلك الدور، حتى مع تطور الأولويات الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية.

ثالثا، التحولات تؤدي لا محالة إلى بروز ثغرات استراتيجية وفي التمويل. وبوسع لجنة بناء السلام، وهي على أهبة

الاستعداد، الاضطلاع بدور يمكن أن يكون مفيدا، من خلال المساعدة على ضمان التنسيق الشامل. وستكتسي المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية المستدامة، أهمية خاصة خلال الفترة التي تسبق دعم إيرادات قطاع الصناعات الاستخراجية لميزانية سيراليون. وتعتزم التشكيلة تناول تلك المسائل بشكل أوسع خلال الأشهر القادمة.

أودأن اختتم بالإشارة إلى أنه قد جرى استثمار الكثير واكتساب الكثير في سيراليون خلال الأعوام الماضية. تحدق المخاطر بالانتخابات المقبلة والفترة الانتقالية، لكنها تشكل أيضا فرصة لزيادة توطيد السلام وتعميق الحوكمة الديمقراطية و إرساء الأسس لمستقبل مزدهر. لقد أبان السيراليونيون عن تصميم كبير على إعادة بناء بلدهم، في أعقاب حرب أهلية مدمرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الوقوف إلى جانبهم، خلال السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ريشنسكي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): بينما نهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، ونشكركم على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للمساهمة في إحاطة اليوم الإعلامية، بشأن الحالة في سيراليون، فإنني أنقل باسم فخامة الرئيس إرنست باي كوروما، وحكومة وشعب سيراليون، التقدير العميق للدعم المستمر والثابت من جانب مجلس الأمن وكامل أعضاء الأمم المتحدة، وشركائنا الدوليين فيما يخص توطيد السلم والأمن اللذين حققناهما بشق الأنفس.

نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره التاسع عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679) للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس. ويسلط التقرير الضوء بدقة على التقدم المحرز، والتحديات المتبقية، فيما يخص جهودنا الخاصة بتوطيد السلام والانتقال إلى مرحلة أكثر توجها نحو التنمية. ونحيط علما مع التقدير العميق بالاستعراض المفيد، الذي قدمه الممثل التنفيذي للأمين العام، السيد ينس تويبرغ فراندزن، الذي ركز بشكل حاسم على الانتخابات المقبلة والمسائل المثيرة للاهتمام، والقلق في مرحلة ما بعد الانتخابات بسيراليون.

كما نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لأعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، من خلال رئيسها، السفير غييرمو ريشنسكي ممثل كندا، على الالتزام المستمر والدعم القوي، اللذين يستمرون في تقديمهما، سعيا لتحقيق السلم والأمن في سيراليون. ونحيط علما باهتمام خاص، بالملخص الذي قدمه السيد ريشنسكي بشأن التحضير لإجراء انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والدعم الضروري المطلوب من جانب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والوكالات والبرامج، قبل وخلال الفترة الانتقالية التي تلي الانتخابات، فضلا عن وجهات نظره بخصوص الدعم المستقبلي لأولويات سيراليون السياسية والاقتصادية. ونتفق تماما مع الوقائع الواردة في إحاطته الإعلامية.

وشكلت نهاية النزاع في عام ٢٠٠٢، عزما جماعيا من لدن شعب سيراليون على وضع حد لإحدى عشرة سنة من المعاناة، وتفضيله للسلم والأمن والتنمية. ومنذ ذلك الحين، وبدعم من مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام، والشركاء الدوليين، أحرز تقدم ملحوظ فيما يخص رسم الطريق نحو سيراليون مسالمة وآمنة وديمقراطية ومستقبلها المزدهر. ونحن نثني على كل واحد منا وأصحاب المصلحة المعنيين بسبب المكاسب التي تحققت، وبعضها لا رجعة فيه على الإطلاق، من الأهمية بمكان أن نواصل معا التصدي للتحديات المتبقية،

من أجل تحقيق المزيد من التقدم وتوطيد أولوياتنا الخاصة ببناء السلام بشكل شامل.

ومن أهم الأولويات الحاجة المتزايدة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، من أجل الاستجابة للتطلعات المتزايدة لشعب سيراليون. كما أشار إلى ذلك من قَبل رئيس التشكيلة، فإن العديد من تلك التحديات، طويلة الأجل بطابعها، وستتطلب جهدا مستداما خلال فترة زمنية مهمة، حيث إن الكثير من ذلك يعتمد على بالحالة الاقتصادية العالمية والمناخ الأمني العام على الصعيد دون الإقليمي.

ونحن نواصل تحقيق تقدم مطرد فيما يخص معالجة ثلاثة مجالات تتضمن مخاطر، تشمل بطالة الشباب، والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، المحددة في برنامجنا للتغيير والتي أقرها تشكيلة سيراليون في لجنة بناء السلام، نلتزم بنفس القدر أيضا بإحراز تقدم فيما يخص تعزيز رعايتنا الصحية والطاقة والتعليم والزراعة والنقل والبنية التحتية. وتلك المجالات، حين يجري تطويرها بشكل كامل، سوف تحفز احتمالات خلق فرص العمل، وتعالج الأولويات الرئيسية لبناء السلام وتضع سيراليون على الطريق صوب الاستدامة والمرونة. ويظل تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المتعاضدة والمرغوبة للغاية، والمتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية، الشغل الشاغل لحكومة وشعب سيراليون.

سوف تستمر الحكومة في إظهار قيادة سياسية قوية في التعامل مع مسائل العنف السياسي مهما كان شكله ونمطه، وبغض النظر عن الانتماء الحزبي، وستستمر من خلال الإجراءات القانونية الواجبة، في ضمان تقديم مرتكبي العنف إلى العدالة، كما تجلى ذلك من خلال إدانة المتورطين في أعمال العنف السياسي التي جرت خلال شهر كانون الثاني/ يناير في فريتاون. وفي ذلك الصدد، أصدرت الحكومة كتابا أبيضَ بشأن تقرير لجنة شيرز موزس للتحقيق في أعمال العنف السياسي التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٩ وتواصل إحراز تقدم في الاستجابة لتوصياته، بما في ذلك العمل مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، والشركاء الدوليين لإنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وتعزيز اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، من أجل تعزيز إجراءاتها الخاصة بالرقابة على شؤون الإعلام والأطراف الفاعلة فيه.

يواصل الرئيس كوروما باستمرار، إشراك جميع أصحاب المصلحة، بهدف تشجيع وتعزيز الحوار السياسي، بغية التوصل إلى التزام جماعي، بخصوص عقد انتخابات سلمية وحرة ومنصفة وشفافة وذات مصداقية. وفي ذلك الصدد، فإننا نوجه انتباه المجلس إلى توقيع جميع الأحزاب السياسية العشرة المسجلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين ''للإعلان الخاص بانتخابات عام ٢٠١٢'' في ١٨ أيار/مايو، الذي هو بمثابة مدونة قواعد سلوك للانتخابات، تهدف إلى ضمان إجراء انتخابات سلمية وخالية من العنف. وذلك دليل كاف على التزام حكومة وشعب سيراليون بإجراء انتخابات سلمية وحرة ومنصفة وذات مصداقية، ويحدونا الأمل في أن يقبل الجميع بالنتائج.

لذلك فإننا نواصل حث مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام وكذلك شركائنا الدوليين على الحفاظ على دعمهم الكامل للعملية الانتخابية الجارية. تظل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقرر عقدها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كما أشير إلى ذلك من قَبل، اختبارا حاسما لتوطيد السلم والأمن والديمقراطية في سيراليون. ولا يزال يكتسي أهمية كبيرة استمرارُ الالتزامِ والدعمِ من جانب الشركاء الدوليين بمساعدة الحكومة على تعزيزِ المؤسسات الديمقراطية الوطنية الرئيسية، مثل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة

المستقلة لوسائط الإعلام واللجنة الوطنية للديمقراطية واللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون وهيئة الإذاعة السيراليونية.

وأنا أتكلم بثقة عندما أبلغ المجلس بأن التحضيرات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية تسير في طريقها وأنها وصلت إلى مرحلة متقدمة، حيث تستمر اللجنة الوطنية للانتخابات في البرهنة على الشفافية والمصداقية في جميع مراحل العملية. وتلبية لدعوة من تشكيلة سيراليون، قدم رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات إحاطة إعلامية شاملة لأعضاء التشكيلة في نيويورك في حزيران/يونيه بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات.

وشملت الأنشطة التي جرت مؤخرا بهدف تحسين المناخ الانتخابي موافقة فخامة الرئيس السيد إرنست باي كوروما على قانون الانتخابات العامة الذي يدمج جميع التشريعات الانتخابية القائمة في وثيقة واحدة؛ وتعيين رئيس جديد للجنة تسجيل الأحزاب السياسية بعد وفاة الرئيس الحالي، وذلك لتعزيز قدرة اللجنة على العمل بنشاط في تنفيذ ولايتها؛ وافتتاح محاكم انتخابية للتعامل مع الجرائم الانتخابية والمسائل ذات الصلة من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية، وكذلك دعم آلية العدالة من خلال تعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع الحكومة في تدريب القضاة والمدعين العامين ومحققي الشرطة والموظفين القانونيين. ولتوفير فرص متساوية في وقت بث وبرامج هيئة إذاعة سيراليون، أقرت جميع الأحزاب السياسية في ٩ آب/أغسطس مبادئ توجيهية ذات صلة بالانتخابات أعدها الهيئة وتلا ذلك إنشاء وحدة انتخابية لكي تركز تحديدا على المسائل الانتخابية.

وتمشيا مع توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع في سيراليون، تواصل الحكومة التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والأمم المتحدة في تشجيع صياغة وسن قانون المساواة بين الجنسين، وذلك لتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. وتواصل الحكومة أيضا تعزيز جهودها لتحقيق تقدم نحو توفير التعليم للطفلة والرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وعلاوة على ذلك، وبدعم من صندوق بناء السلام والمنظمة الدولية للهجرة، بدأت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي صرف دفعة جديدة من التعويضات للمتبقين من ضحايا الصراع الذي استمر ١١ عاما.

وما زال برنامج التغيير والرؤية المشتركة للأمم المتحدة المتوافقة معه يوفران رابطة شراكة قوية بين سيراليون والأمم المتحدة، وكذلك مجتمع المانحين. وكان لتنفيذ البرنامج حتى الآن أثر كبير على بناء السلام. وسيراليون تُعتبر اليوم أحد الأمثلة على أفضل الممارسات في مجال التنسيق بين المانحين وكذلك قصة من القصص الناجحة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي الاستثمار في النجاح، بروح الاتفاق الجديد الذي تم التوصل إليه في بوسان بشأن فعالية المعونة والاعتراف بضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان الخارجة من الصراع، وسيراليون من البلدان الرائدة بهذا الخصوص. وقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية لإطار التنمية الذي سيحل محل برنامج التغيير، وهو يرتكز على الاتفاق الجديد ويُعرف باسم برنامج تحقيق الرخاء، وسيجري تسليط الضوء على بعض عناصره الأساسية أثناء عرض التقرير المرحلي المشترك الثاني عن برنامج التغيير في الاجتماع الذي ستعقده تشكيلة سيراليون قريبا.

وقد زار رئيس تشكيلة سيراليون، السفير غييرمو ريشنسكي، سيراليون في كانون الثاني/يناير. وأكد تقريره والإحاطة الإعلامية التي قدمتها التشكيلة التقدم المحرز في معالجة الأولويات الرئيسية لبناء السلام والحاجة إلى الدعم

المتواصل، وخاصة في مجال بطالة وتمكين الشباب وبناء قدرات الشرطة وضرورة تحقيق القطاع الخاص لنمو قوي، والذي يمكن أن يُترجم إلى مزيد من الفوائد الملموسة للسلام وإلى توطيد السلام المستدام. وفي إحاطة إعلامية مفتوحة قدمها فريق مجلس الأمن بعد زيارته لسيراليون في أيار/مايو، جرى الإعراب أيضا عن مشاعر مماثلة بشأن التقدم المحرز والحاجة إلى الدعم لمواجهة التحديات الراهنة.

نثني على دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لعمل المحكمة الخاصة لسيراليون ونشيد بالحكم الذي أصدرته المحكمة بحق السيد تشارلز تيلور في الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في سيراليون أثناء الصراع. ومن ثم، نحث الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على مواصلة دعم المحكمة من أجل الانتهاء من عملها.

أود أن أختتم كلمتي بالترحيب بالممثل التنفيذي الجديد للأمين العام، السيد ينس تويبرغ – فراندزن، مؤكدا له حرص الحكومة واستعدادها ورغبتها في التعاون معه من أجل ضمان اختتام مهمته في سيراليون بنجاح. وأنا على يقين من أنه قد اقتنع الآن بأن أبناء سيراليون في غاية الود وكرم الضيافة ومسالمون عادة. كما نعرب عن الشكر والتقدير لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووكالات وبرامج الأمم المتحدة سيراليون وجميع شركائنا الدوليين على التزامهم دون تحفظ بتحقيق أهداف بناء السلام في سيراليون إلى جانب أهدافنا المتعلقة بالتحول الإنمائي.

وكما كان الحال في الانتخابات العامة السابقة التي عُقدت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، فإننا نتطلع مرة أخرى إلى إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية ومقبولة للجميع.

وقبل الختام، أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول قضية رسوم الترشيح التي أثارها الممثل التنفيذي للأمين العام في إحاطته الإعلامية. أود أن أسجل حقيقة أنه أولا، لقد اتخذت القرار هيئة مستقلة – اللجنة الوطنية للانتخابات – وثانيا، جرى ضمان مراعاة الأصول القانونية، حيث نوقش القرار وجرى بحثه في البرلمان وكانت نسخته متوفرة لدى من صوتوا مؤيدين له. ثالثا، ربما ينبغي توجيه انتباه المجلس إلى أنه من العوامل المعروفة أن بعض الأحزاب السياسية قد فرضت قرابة ٥٠ مليون ليون على الطامحين ليكونوا مرشحين للرئاسة في الانتخابات المقبلة – وهو ما يعني طلب مئات الملايين من كل مرشح في الانتخابات الرئاسية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن من العوامل المعروفة أن بعض الأحزاب الأخرى حاولت تطبيق آليات تهدف تقريبا إلى توزيع عبء هذا الرسم عن طريق ضمان الحصول عليه من الرسوم التي تبرع به الطامحون في الترشح للأحزاب، على أن تقتطع من هذه العائدات رسم الترشيح للشخص الطامح الذي ينجح في أن يصبح مرشحا. وبالتالي، فإن الأحزاب نفسها قد أنشأت آليات لضمان توزيع العبء وعدم تحمل عضو واحد بمفرده له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الأعضاء الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.